حزب بناء السودان

Binaa Sudan Party

حكومة ظل

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

حزب بناء السودان

وزارة الصحة

حكومة ظل حزب بناء السودان
وزارة الصحة

حلول عملية لحل مشكلة الاعتداء على الأطباء والكوادر الصحية

لم تمنع فداحة جائحة فيروس كورونا المستجد وما ترتب عليها من فقدان لأرواح عزيزة وتأثيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة، وصلت حد توقف عجلة الحياة في العالم بأسره، من إظهار التقدير للعاملين في المجال الصحي في كل أنحاء المعمورة وتثمين دورهم وتضحياتهم وبذل الدعم المعنوي اللازم لهم ورغم التقدير الكبير الذي يكنه شعب #السودان للكوادر الطبية إلا أننا أصبحنا نشهد اعتداءات لفظية وجسدية راتبة على الأطباء والكوادر الصحية في سلوك مدان لا يشبه الأخلاق والنخوة السودانية الأصيلة.

إننا في وزارة الصحة بحكومة ظل حزب بناء السودان نعي تماماً سوء النظام الصحي في السودان وندرك أن ظاهرة الاعتداءات ما هي إلا عرضاً من أعراض ذلك السوء و لا يمكن التعامل معها بصوره جذرية من غير إحداث تغيرات إستراتيجية و هيكلية في النظام الصحي السوداني تمكن من استرداد المواطن السوداني ثقته في النظام الصحي و تجعله قادر على الحصول على خدمات صحية ذات جوده عالية بفاعلية واحترام لحقه الإنساني والصحي وهو ما نسعى لتحقيقه وجعله واقعاً من خلال خطة الصحة الإستراتيجية لحكومة ظل حزب بناء السودان التي تم نشرها في أبريل ٢٠٢٠ ، ذلك بالضرورة يستلزم جهداً ومالاً وزمناً غير متوفر الآن .لذلك نرى أنه لابد من التعامل مع هذه الاعتداءات المتطورة كماً ونوعاً بصورة جادة وعاجلة وفق الآتي :

أولاً: إننا نقر أن وزارة الصحة الاتحادية هي الجهة المعنية بحماية العاملين الصحيين والمؤسسات الصحية باعتبارها المخدم لهم والمالك والمشرف على كل مؤسسات الخدمات الصحية في السودان، فمن المتفق عليه بصورة عامة أن توفير الأمن للعاملين في أي مرفق يأتي مقدماً على توفير المقابل المادي والمعنوي لهم وبالتالي تنتفي المسئولية المباشرة للموظف في أداء مهماته الوظيفية طالما كان مكان العمل غير آمناً بالنسبة له .

ثانياً : إننا ندرك أن المؤسسات الأمنية في السودان تحتاج لتغيرات جذرية في عقيدتها و رسالتها وقيادتها وطريقة تدريب أفرادها لتكون متسقة مع وظائف الدولة المدنية وأن دفع الكوادر الصحية للمواجهة المباشرة مع قوات الشرطة والقوات الأمنية الأخرى فيه ظلم واضح لهذه الكوادر ويمكن أن ينتج عنه ما لا يحمد عقباه ولهذا يجب على وزارة الصحة الاتحادية القيام بدورها في التواصل مباشرةً وبطريقة رسمية مع المؤسسات الأمنية والعدلية وكل مكونات الحكومة الانتقالية من أجل حماية الأطباء والعاملين الصحيين أثناء أداء عملهم ومن هنا ندعو وزير الصحة الاتحادي للقيام بدوره الدستوري والإداري والمهني والأخلاقي فهو من يُنتظر منه تحقيق الحماية للعاملين الصحيين عملياً ولا يجدي نفعاً أن ينضم لقائمة من يجترون تعداد تلك الاعتداءات وإظهار الاستياء منها أمام الإعلام!

ثالثاً : إننا نثمن عالياً الجهود العظيمة والتضحيات الغالية التي يقدمها الأطباء والعاملين الصحيين وهم يعملون في ظروف سيئة جداً لا يتوفر فيها ما يساعدهم على أداء مهمتهم ونشاركهم احساس الضجر والألم وانعدام الأمن والطمأنينة أثناء عملهم جراء تلك الاعتداءات المتكررة ونرى أن هنالك خيارات كثيرة للتعامل مع تلك المهددات يجب استنفاذها أولاً قبل التفكير في الإضراب عن العمل و على حكومة الفترة الانتقالية القيام بدورها الأصيل في حماية الكوادر الصحية لتجنيب المواطنين النتائج الكارثية لأي إضراب عن العمل تضطر الكوادر الصحية لتنفيذه.

رابعاً: ولأننا الحزب الذي يطرح الحلول فإننا نقدم المقترحات الاتية حتى نقلل من هذه الظاهرة التي نرى أنها أصبحت مهدداً لاستمرار تقديم الخدمات الصحية على سوئها وهي في مجملها تدخلات بسيطة وعملية ومنخفضة التكلفة يمكن لوزارة الصحة وإدارات المستشفيات تطبيقها فوراً:

1. يجب الانتباه، من حيث المبدأ، أن بعض القصور في تقديم الخدمة الطبية الطارئة يمكن أن يشكل شرارة انطلاق لبعض تلك الاعتداءات ولا تبررها إطلاقاً بالضرورة، وعليه نرى أن على وزارة الصحة وإدارة المستشفيات عمل الآتي بصورة عاجلة:
   - ضمان وجود عدد كافي من الأطباء والكوادر الصحية في غرف الطوارئ وحوادث المستشفيات تتناسب مع تردد المرضى في أي مستشفى.
   - تحديد مدة المناوبة لأي فريق عمل طبي في الطوارئ بمدة ٨ ساعات فقط وبالتالي يكون هنالك ٣ فرق عمل خلال ال٢٤ ساعة.
   - إقامة دورات تدريبية قصيرة للأطباء والكوادر الطبية بصورة راتبة تزيد من مستوى كفاءتهم لتقديم خدمة طوارئ جيدة وتنمي مهاراتهم في التواصل مع المرضى وأسرهم مما يكون له أثر بالغ في تخفيف حدة التوتر والتعامل بشكل مهني وإيجابي عند حدوث المشاكل قبل تطورها.
   - ضرورة التواجد الفعلي والدائم لاستشاري أو اختصاصي في غرفة الطوارئ كقائد لفريق العمل خاصة في المستشفيات ذات التردد العالي أو التي تقدم خدمات طوارئ تخصصية.
   - ضرورة التواجد الفعلي والدائم للأطقم الإدارية في حوادث المستشفيات وأن يكون المدير الطبي أو الفني للحوادث من ذوي الخبرات والمهارات الجيدة في التعامل مع كل المواقف المحتمل حدوثها بدلاً من الدفع بقليلي الخبرة ومن هم في بداية السلم الوظيفي كأطباء الامتياز والخدمة الوطنية للقيام بتلك المهام.

2. التصميم الهندسي لغرف الطوارئ وحوادث المستشفيات في الغالب غير مستوعب لمطلوبات تقديم الخدمة الطارئة ويشكل خطراً على الكوادر الصحية وهنا ندفع بالمقترحات العملية قليلة التكلفة الآتية كإجراء عاجل:
   - أن يكون مدخل الحوادث في كل المستشفيات منفصل تماماً عن المدخل العام وذا اتجاه واحد بحيث يكون الخروج من بوابات أخرى.
   - عمل حواجز داخل غرف الطوارئ تجعل الطبيب يقوم بمهمة الكشف على مريض واحد تلو الآخر وفي ذلك حفظ لخصوصية المرضى وتنظيم لدخولهم غرف الكشف ومنعاً لتجمهر المرضى ومرافقيهم أمام أطباء الطوارئ.

- تثبيت كاميرات مراقبة عند مدخل الطوارئ دون الاخلال بخصوصية المرضى والعاملين الصحيين، حيث يتم فحص محتواها بغرض مراجعة الأداء وتجويده كما يمكن الاستعانة بها عند التعامل مع حالات الشكاوى والاعتداء.

3. التنسيق مع وزارة الداخلية وقوات الشرطة لتكوين شرطة متخصصة (شرطة المستشفيات) يتوفر لأفرادها الخلفيات الشخصية المناسبة والتدريب الكافي للتعامل مع المرضى ومرافقيهم والكوادر الصحية.

4. إصدار قانون دائم بعقوبات منصوصة واجراءات تقاضي واضحة وتسلسل إداري مفهوم للتعامل مع المعتدين على الكوادر الصحية أثناء عملهم ونشر محتوى ذلك القانون وعقوبته في أماكن بارزة في المستشفى خاصة داخل غرفة الطوارئ .

5. يجب ألا نهمل حق المواطن وسط كل ذلك، فقد يلجأ المواطن للعنف (غير المبرر) عندما لا يجد طريقاً للتعبير عما يعتقد أنه تقصير إداري من المستشفى أو مهني من الأطباء والكوادر الصحية لذا نرى ضرورة إنشاء لجنة تسمى "لجنة رضا المرضى" بكل مستشفى يلجأ لها المرضى ومرافقيهم، يمارسون عبرها حقهم القانوني لما يعتقدون أنه تقصيراً إدارياً أو مهنياً قد تعرضوا له .

في الختام نعبر عن كامل تقديرنا للأطباء والكوادر الصحية وهم يقومون بدورهم النبيل وسط كل هذا السوء في النظام الصحي والجو المشحون جراء تلك الاعتداءات من قبل قلة من الشعب السوداني وندعوهم لتحكيم صوت العقل وإعلاء قيم المهنية في تعاطيهم مع هذه الانتهاكات وندعو كل أطياف الشعب السوداني لإبراز الدعم المعنوي اللازم والمستحق لهذه الكوادر وندعو وزير الصحة الاتحادي للاضطلاع بدوره الأصيل في حماية الأطباء و الكوادر الصحية.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party